

# اجتماعات ملتقى الحوار السياسي الليبي بتونس تنتهي من حيث بدأت

## محاولة لفرض فتحي باشاغا رئيسا للحكومة القادمة تُفجر أجواء الملتقى



لجأت ستيفاني وليامز، رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بإنابة، إلى إعلان ختام الحوار الليبي الذي انعقد في تونس على أن يستأنف الأسبوع القادم، وذلك بعد خلافات بشأن الأسماء المطروحة لتولي رئاسة الحكومة الليبية، حيث دفعت مجموعة موالية لجماعة الإخوان اسم فتحي باشاغا إلى ذلك، إلى جانب علي الصلابي عضوا في المجلس الرئاسي، وهو ما رفع من منسوب الاحتقان ودفع وليامز إلى التدخل وإعلان ختام الحوار الليبي.

### الجمعي قاسمي

تونس - اضطرت ستيفاني وليامز، رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالوكالة، إلى الإعلان بسرعة عن اختتام ملتقى الحوار السياسي الليبي المباشر في تونس، الذي انتهى أعماله مساء الأحد من حيث بدأت دون التوصل إلى تفاهات تذكر باستثناء تحديد موعد لإجراء انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021.

وفاجت وليامز المشاركين في هذا الحوار والمتابعين للشأن الليبي، بقرار تعليق أعمال هذا الملتقى في ربيع الساعة الأخير من النقاشات التي كانت تدور حول اختيار الشخصيات التي ستتولى المناصب العليا في السلطة التنفيذية، خاصة وأنها كانت قد أعلنت قبل يومين من قرارها التمديد في أعمال الملتقى لثلاثة أيام إضافية.

### الحوار الليبي عرف خلافات حادة بعد دعوة أطراف لفرض قرار يمكن وجودها سياسية حالية من الترشيح للمناصب العليا في السلطة التنفيذية

وأعلنت رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالوكالة، ليل الأحد - الإثنين، اختتام أعمال ملتقى الحوار السياسي الليبي المباشر في تونس، حيث قالت خلال مؤتمر صحافي إن أعمال هذا الملتقى ستستأنف الأسبوع القادم عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وذلك لبحث آلية اختيار من سيتولى المناصب في السلطة التنفيذية، إلى جانب إنهاء المسائل الخلافية.

وأعتبرت أنه "لا يمكن وضع حلول لصراع استمر عشر سنوات في ليبيا خلال أسبوع واحد"، ولكنها أكدت في المقابل "لقد أنجزنا الكثير.. وأنا مسرورة جدا بنتائج المحادثات، لدينا الآن خارطة واضحة لإجراء الانتخابات، لكن لا يزال أمامنا عمل كثير".

وأشارت إلى أن المشاركين في هذا الملتقى اتفقوا على عدة ملفات مهمة تشمل اختصاصات السلطة التنفيذية ومعايير الترشيح وخارطة الطريق، كما تم الاتفاق على الفصل بين المجلس الرئاسي ورئاسة الحكومة.

وأضافت أن آخر ثلاثة أيام من اجتماعات الملتقى شهدت نقاشات عميقة حول من سيتولى مناصب السلطة التنفيذية، وقد قرر المشاركون في هذا الملتقى منذ اليوم الأول أن يكون قرار التصويت على استبعاد الشخصيات التي ستتولى السلطة التنفيذية بالتوافق، بحيث يجب الأ يقل عن 75 في المئة.

ولكنها تفادت التطرق إلى الأسباب الحقيقية التي دفعتها إلى تعليق أعمال هذا الملتقى، حيث أرجعت مصادر ليبية تحدثت لـ "العرب" من داخل أروقة الملتقى، ذلك إلى ما وصفته بجملة من العوامل أملتها حسابات المصالح الشخصية لعدد من المشاركين، تشابكت مع مناورات سياسية تداخلت مع أجدت القوى المؤثرة في الملف الليبي، وخاصة منها تركيا وقطر.

وقالت هذه المصادر لـ "العرب" إنه "قبل ساعات قليلة من إعلان قرار التعليق، عرفت جلسات ملتقى الحوار خلافات حادة تخللتها مناكفات اقترنت كثيرا من تبادل الاتهامات بين شقين؛ الأول يدعو إلى فرض قرار يسمح بتعيين بعض الوجوه السياسية الحالية من حق الترشيح للمناصب العليا في السلطة

التنفيذية، والثاني يرفض هذا التوجه، ويدعو إلى فسح المجال لوجوه سياسية جديدة لقيادة المرحلة الانتقالية القادمة". ويُدافع عن الرأي الأول عدد من المشاركين المحسوبين على تنظيمات الإسلام السياسي، وجماعة الإخوان المسلمين، وهم يشكلون أكثر من نصف إجمالي عدد المشاركين في الملتقى (45) مشاركا من أصل 75، بينما تدافع مجموعة أخرى عن الرأي الثاني وتُحذِر القاطع لتمكين جماعة الإخوان من الهيمنة من جديد على المشهد السياسي الليبي، الأمر الذي تسبب في ارتفاع حدة الخلافات، خاصة بعد تردد اسم وزير الداخلية الحالي فتحي باشاغا لتولي منصب رئيس الحكومة الليبية القادمة، وعلى الصلابي كعضو في المجلس الرئاسي، ما دفع ستيفاني وليامز إلى التدخل لمحاولة تهدئة الوضع.

وسعت في المقابل إلى محاولة فرض مبدأ التصويت لتجاوز هذه المعضلة، الأمر الذي زاد من غضب المجموعة الثانية التي رأت في ذلك مناورا لفرض أجندة الإخوان باعتبار أن غالبية المشاركين محسوبون عليهم، بالإضافة إلى وجود نحو 7 مشاركين آخرين محسوبين على رئيس البرلمان عقيلة صالح، يؤيدون هذا التوجه ضمن صفقة مُعدة سابقا. وتنص هذه الصفقة التي تحدثت عنها وسائل إعلام ليبية قبل بدء ملتقى تونس للحوار الليبي، على أن يتولى فتحي باشاغا رئاسة الحكومة، وعقيلة صالح رئاسة المجلس الرئاسي، وبالتالي قطع الطريق أمام تفاهات يتردد أنها تمت سابقا أيضا بين قيادة الجيش الليبي بقيادة خليفة حتر، ونائب رئيس المجلس الرئاسي، أحمد معيتيق لتولي منصب رئاسة الحكومة القادمة. ويبدو أن ستيفاني وليامز استشعرت خطر الاستمرار في توجيهها على تماسك المشاركين الذين هدد البعض منهم

### فشل في بلورة توافقات

بالانسحاب، فقررت تعليق أعمال المؤتمر والكتفاء بنصف إنجاز وهو تحديد موعد إجراء الانتخابات، وذلك لتفادي الدخول في مشاكل إضافية قد تدخل هذا الحوار في حلقة مُفِرغة. وأمام هذه التطورات، ترسم المصادر الليبية التي تحدثت إليها "العرب" صورة غير مريحة للوضع، وترى أن المعطيات المتوفرة للغاية الآن تشي بان المشهد الليبي عاد من جديد إلى مربع الخلافات التي تدفع نحو معركة سياسية أخرى قد تُستخدم فيها مختلف أوراق الضغط المتاحة لفرض معادلات جديدة. وتخشى أن تتسبب المعادلات الجديدة في إفراغ ملتقى تونس للحوار السياسي المباشر من أهدافه الرئيسية، أي إيجاد سلطة تنفيذية توافقية وموحدة ومؤقتة لإدارة شؤون البلاد خلال فترة الانتقالية محدودة في الزمن، وعلى بلورة تفاهات على قاعدة دستورية وقانونية لإجراء انتخابات عامة في أقصر وقت ممكن.

# تكثيف الضغوط على السلطة التنفيذية في تونس لإصلاح القضاء

## إرجاء مؤتمر النهضة وسط تصاعد الخلافات داخليا

لرئاسة الحزب غير أن الغنوشي يواصل مناوئته من أجل فرض الأمر الواقع داخل الحزب من خلال إما الدفع إلى الأخص بتشيبه برئاسة الحركة لعهد أخرى وإما بتثبيت شخصية أخرى يقف عليها على غرار حمادي الجبالي الذي قدم مبادرة لحلحلة أزمة النهضة في رئاسة الحزب، وهي خطوة ستعقّق الانقسامات داخل حركة النهضة الإسلامية. وقالت النهضة في بيان الإثنين إن مجلس شورى الحركة يؤكد أن "المباراة القادمة من أبناء الحزب توجه حصريا إلى اللجنة المضمونة". وشهد اجتماع مجلس شورى الحركة الأحد انسحاب ثلث أعضاء المجلس، أي 60 عضوا، احتجاجا على النقاط التي تم إدراجها في جدول أعمال المجلس حيث تم استبعاد أبرز نقطة لمناقشتها وهي الحسم في مسألة التمديد لراشد الغنوشي من عدمه. وبالرغم من محاولة النهضة تطويق هذا الخلاف والتخفيف من وطأته لدى وسائل الإعلام من خلال التأكيد على أنها سجلت انسحاب 24 عضوا فقط من الاجتماع غير أن مصادر مطلعة أكدت في وقت سابق لـ "العرب" أن ثلث أعضاء مجلس شورى الحركة قد انسحبوا بالفعل احتجاجا على "انتهاج قادة الحزب سياسة الهروب إلى الأمام من تجاهل مطالبهم".

أقرت حركة النهضة الإسلامية في تونس إرجاء مؤتمر الحزب الحادي عشر في خطوة متوقعة وذلك في خضم تصاعد الخلافات بشأن التمديد لراشد الغنوشي في رئاسة الحزب من عدمه. وقال بيان للحزب صدر الإثنين، إن اجتماع مجلس الشورى الذي انعقد الأحد وشهد انسحاب ثلث أعضاء المجلس "يُندد بالتصريحات الإعلامية التي تثار من مكانة الحركة وقيمها وشؤونها الداخلية". وعزا الحزب من خلال هذا البيان أسباب تأجيل المؤتمر الحادي عشر إلى الأزمة الصحية التي تشهدها البلاد، قائلا "تقرر تأخير موعد عقد المؤتمر 11 موفى العام الحالي (2020) على أن تتعهد لجنتا الإعداد المضموني والمادي للمؤتمر واللجنة الصحية باقتراح موعد لاحق يأخذ بعين الاعتبار ما تقرره الهيئات الصحية للبلاد". ويرى مراقبون أن هذه الخطوة متوقعة حيث تأتي في سياق محاولات النهضة لإجبار القيادات الغاضبة على الغنوشي على الصمت أو الانسحاب خاصة بعد تهديده في وقت سابق بمعاقبة من أدلى بتصريحات بشأن الأزمة داخل النهضة للإعلام. ويُضيف هؤلاء أنه بالرغم من تشديده على أنه لا ينوي الترشيح مجددا البراهمي".

ما يقم القاضي في المشهد السياسي ومن مصلحة السياسيين أن يبقى القضاء مرتهنا ولا يريدين قضاء محايدا ونزيها.. هناك محاولات ونوايا للسيطرة على القضاء من أطراف عديدة". وترى العديد من الأوساط أن القضاء لا يزال يعاني من نقائص كبيرة ويحتاج إلى مراجعات عدة لتطويره وتحسين مستوى خدماته كمنظومة فاعلة وأساسية في المشهد عموما. ودعا برلمانيون تونسيون إلى محاسبة القضاة الفاسدين وإصلاح المنظومة القضائية، بعدما كشفوا عن تلقي عدد من القضاة رساوى من رجال أعمال فاسدين، في وقت رفض فيه المجلس الأعلى للقضاء الحديث عن وجود "قضاء أسود" في تونس، لكنه أقر بوجود قضاة فاسدين. واعتبرت نائب رئيس البرلمان سميرة الشواشي في افتتاح جلسة الحوار مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الخميس، أنه رغم كل القرارات إلا أن المنظومة القضائية ما زالت تعاني من عدة هنات وتحتاج إلى دعم تطويرها والارتقاء بأدائها. وانتقد النائب حاتم القروي عن الكتلة الديمقراطية البطة في إصدار الحركة القضائية منذ إرساء المجلس الأعلى للقضاء، بالإضافة إلى البطة في البت في الاعراضات، مشيرا إلى أن ذلك "أثر سلبا على مصداقية المجلس، الذي لم يقدم مبادرات لإصلاح مرفق القضاء". كما انتقد عدد من النواب "تأخر البت في قضايا الفساد السياسي والمالي، بالإضافة إلى البطة في البت في القضايا الإزهاق وقضايا الأمن القومي، على غرار العملية الإرهابية التي طالت الأمن الرئاسي، وملفي شكري البرعيد ومحمد البراهمي".

بإرساء دستور في ظل نقص الإمكانيات، وإذا اضطرب القضاء اليوم فهذا يعني أنهم وصلوا إلى وضعية صعبة". واقترح بوردبالة "تنظيم حوار وطني يجمع القضاة والمحامين والسلطتين التنفيذية والتشريعية وبعث لجنة خاصة تهتم بالإصلاح، وليس بالأمر الهين أن يتم الانتقال من منظومة 30 سنة ظلم وهذا يتطلب تغييرا في الأفكار"، مشيرا إلى أنه "اعتقد أن التفكير غائب ومن يتقلد السلطة ينسى ما قاله من وعود وانتظارات، لكن الآن حان الوقت للإصلاح". ولم تقتصر مطالب إصلاح المنظومة القضائية الحيوية في تونس على أطراف بعينها، بل شملت أيضا رجال ونساء المحاكم (القضاة) الرافضين للواقع القضائي الحالي الذي أصبح عرضة للتجاوزات والمناكفات. وطالبت رجاء الجزيري عضو المكتب التنفيذي وال كاتب العام المساعد لجمعية القضاة التونسيين بضرورة إصلاح القضاء قائلة "لا توجد رغبة حقيقية للإصلاح ووفاء زميلتنا كانت هي الشرارة للاحتجاج". وأضافت هناك قضاة يعانون من المرض وغير قادرين على العلاج بمبالغ خيالية، ومن المخجل أن يطالب القاضي في تونس بابطس الحقوق". وتابعت "دائما

وليس من أولويات الحكومات". ويأتي هذا التحرك في ظل موجة من الغضب إثر وفاة قاضية متأثرة بإصابتها بكوفيد 19 من دون أن تتوفر لها فرصة العلاج بسبب الغلاء الشديد للخدمات الصحية في المصحات الخاصة، ما أثار استنكارا واسعا للحادثة. وتكتفت مؤخرا الدعوات المطالبة بإصلاح المنظومة وتأسيس قضاء مستقل ونزيه قادر على تحقيق التوازن بين السلطات بعيدا عن الحسابات الحزبية الضيقة، لكن هذه المحاولات ظلت مجرد شعارات يرددتها الكثير منذ أكثر من 10 سنوات. وأفاد توفيق بوردبالة رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، أن "مشكلة القضاء التونسي ليست وليد اللحظة، بل هناك دعوات إلى إصلاحه منذ 2011 عندما كنت في لجنة تقصي الحقائق وطالبنا بتحسين وإصلاح المنظومة والمرافق العمومية لكننا الآن تأخرنا". وأضاف بوردبالة في تصريح لـ "العرب"، "الأسف لم يقع الاعتناء بالمنظومة واتسغنا محلية" نعيش اليوم أزمة وطنية تتعلق بالمف القضايا لأنه لا وجود لأي تجاوب من قبل السلطة التنفيذية حول وضعية تهديدات قصوى يعيشها القضاء في علاقة بصحتهم وحياتهم وبوضعهم المادي والاجتماعي". وأشارت إلى أن الحكومة لم تلتق أي طرف تمثيلي للقضاة منذ توليها السلطة قائلا "طالبنا بذلك في العديد من المناسبات وأرسلنا طلبات متكررة واتصلنا بشكل متواصل برئيس الحكومة ولم نلتق أي تجاوب والملف القضائي هو ملف منسي وموضوع على الرف

